

للجاسة الثالثة على التوالي

البورصة تواصل التراجع.. والمؤشر العام يخسر 1.44 نقطة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 1.44 نقطة ليلج مستوى 4767.54 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.03 في المئة.

و تم تداول كمية أسهم بلغت 85.21 مليون سهم تمت عبر 4983 صفقة نقدية بقيمة بلغت 16.5 مليون دينار كويتي

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي نقطتين ليلج مستوى 4081.12 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 20.30 مليون سهم تمت عبر 1297 صفقة نقدية بقيمة 1.2 مليون دينار كما انخفض مؤشر السوق الأول 3.14 نقطة ليلج مستوى 5116.94 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 64.90 مليون سهم تمت عبر 3686 صفقة بقيمة 15.3 مليون دينار في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 5.8 نقطة ليلج مستوى 3956.71 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 13.19 مليون سهم تمت عبر 917 صفقة نقدية بقيمة 1.03 مليون دينار

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (بيان) و (انوفست) و (تعليمية) و (دبي الأولى) أما شركات (اهلي متحد) و (خليج ب) و (صناعات) و (الدولي) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (إيفا فنادق) و (كفكف) و (مدار) و (ع عقارية) الأكثر انخفاضا.

معرض ميليبول قطر للأمن الداخلي والدفاع المدني يعود للدوحة في أكتوبر 2020



جانب من افتتاح معرض سابق

تحرص الفرق القائمة على تنظيم معرض ميليبول في ظل هذه الفترة العصيبة والاستثنائية على تأكيد جهوديتها التامة لمساعدة ودعم الخبراء الأمنيين في مشاريعهم الحالية والمستقبلية ومواصلة تزويدهم بالخدمات والفعاليات التي ترقى لتوقعات قطاع الأمن الداخلي والدفاع المدني. وتحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر، وبإشراف الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر، تستضيف وزارة الداخلية القطرية بالتعاون مع شركة كومكسبوزيوم الفرنسية المتخصصة بتنظيم الفعاليات الدولية والتي تمثل ”ميليبول جي أي إي“ التي تدبرها ”سيفيبول“ شركة الاستشارات والخدمات لوزارة الداخلية الفرنسية، النسخة الثالثة عشرة من معرض ميليبول قطر 2020، الفعالية الدولية الرائدة في مجال الأمن الداخلي والدفاع المدني والتي تقام خلال الفترة الممتدة بين 26-28 أكتوبر المقبل في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات. وستكون عودة الفعالية إلى العاصمة القطرية الدوحة منصة مثالية لتخطي التحديات التي تشهدها الفترة هذه، وسيمثل المعرض فرصة لاتعاش الأعمال في القطاع حيث سيسمح للعارضين بتقديم آخر ابتكارات صناعة الأمن الداخلي والدفاع المدني.

نتيجة تعطل جزئي في عجلة الاقتصاد العالمي

تخمة المعروض تبطئ

ارتفاع أسعار النفط عالمياً



برميل و 80 ألف برميل يوميا، على التوالي، بهدف تخفيض حجم إمدادات الخام للأسواق. صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يوليو بنسبة 1.18 بالمئة أو 36 سنتا إلى 29.98 دولارا للبرميل. كما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس

أصدرت الصين أمس الثلاثاء قائمة جديدة بالمنتجات الأمريكية التي سيتم إعفاؤها من الجولة الثانية من الرسوم الجمركية الإضافية المفروضة على المنتجات الأمريكية. وذكرت لجنة التعرفة الجمركية التابعة لمجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) في بيان أن هذه هي المجموعة

الثانية من المنتجات الأمريكية التي يتم استبعادها من الجولة الثانية من الإجراءات الجمركية التي اتخذتها بكين ضد تدابير المادة (301) لواشنطن. وأضافت اللجنة أن قائمة الإعفاءات ستكون سارية اعتبارا من 19 مايو 2020 إلى 18 مايو 2021. ووضحت أنه لن يتم استبعاد ما يتبقى من المنتجات الأمريكية

الصين تعفي 79 ساعة أميركية من رسوم جمركية

الخاضعة للجولة الثانية من التعريفات الإضافية التي تفرضها الصين في الوقت الراهن. وحول المنتجات الأمريكية غير المدرجة في قائمة الإعفاءات بينت اللجنة انه يمكن للشركات المعنية تقديم طلبات للحصول على إعفاء حيث ستواصل اللجنة تنفيذ إجراءات الإعفاء وإصدار القوائم في الوقت المناسب.

للتأكد من مدى انسيابية تسليم

المواد الغذائية

التجارة ترصد 53 جمعية وسوقاً مركزياً

أعلنت وزارة التجارة والصناعة رصد 53 جمعية وسوقاً مركزياً ومحال تجارية وصيدلية خلال جولاتها التفتيشية ومراقبة 64 فرعاً للمتومين للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها والوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وقالت (التجارة) في بيان رسمي لها أسس الثلاثاء أن جولات فرقة التفتيشية مستمرة في عملها في ظل القرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وأضافت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 284 شكوى عبر الخط الساخن (135) في حين تم تجديد وإصدار بطاقة تومينية واحدة.

وشددت على ضرورة الالتزام بالقانون لما تتر به البلاد من طرف استثنائي مؤكدة انها ستكون وفرقة التفتيشية بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال الظرف الحالي.

سعر برميل النفط الكويتي يسجل 21.25 دولار

الفاصل: الكويت تساند جهود السعودية لإعادة الاستقرار لأسواق النفط



الدكتور خالد الفاضل

التسوية 124.14 دولار للبرميل. ومن جانبه، أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد الفاضل أمس الثلاثاء تأييد دولة الكويت لجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة في إعادة الاستقرار

والتوازن لأسواق النفط.

وأعرب الفاضل عن ترحيب دولة الكويت بالتنسيق المشترك مع المملكة مشيراً إلى انها ستبادر بتخفيض انتاجها من النفط طواعية بمقدار 80 ألف برميل يوميا لشهر يونيو المقبل بالإضافة للتخفيض المعن حسب حصتها وفقاً لاتفاقية (أوبك +).

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 62 سنتا ليلج 21.25 دولار في التداولات الأخيرة، مقابل 20.63 دولار في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول أمس منخفضة 1.37 دولار أو 4.4 بالمئة لتسجل عند التسوية 29.60 دولار للبرميل كما تراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 60 سنتا أو 2.4 بالمئة لتبلغ عند

أرامكو توزع 70.32 مليار ريال كأعلى توزيعات نقدية بالعالم



المهندس أمين الناصر

المالي، وانخفضت نسبة المديونية× من 0.2- بالمئة في 31 ديسمبر 2019 إلى 4.9- بالمئة في 31 مارس 2020. أما حجم النفقات الرأسمالية فقد بلغ 27.7 مليار ريال (7.4 مليار دولار) في الربع الأول، مقارنةً مع 26.9 مليار ريال (7.2 مليار دولار) في الفترة ذاتها من عام 2019.

وفي ضوء ظروف السوق والتقلبات الأخيرة في أسعار السلع الأساس، تتوقع الشركة أن يبلغ حجم النفقات الرأسمالية لعام 2020 ما بين 93.75 مليار ريال و 112.50 مليار ريال (25 مليار دولار و 30 مليار دولار). ولا يزال تقدير النفقات الرأسمالية للشركة خلال عام 2021 وما بعده قيد المراجعة.

استراتيجية طويلة المدى وقال رئيس أرامكو السعودية وكبير إدارييها التنفيذيين، المهندس أمين الناصر، ”لقد حققت الشركة أرباحاً وتدفقات نقدية حرة قويتين، رغم ضعف الطلب على الطاقة وانخفاض أسعار النفط. وفي الوقت نفسه، تظل

الشركة ملتزمة بسلامة موظفيها مع استمرارها في تنفيذ استراتيجيتها طويلة المدى والرامية إلى خلق القيمة لجميع مساهميها“.

وأضاف الناصر إلى أن الشركة سعت إلى التكيف مع بيئة عمل بالغة التعقيد وسريعة التغير نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) التي لم يمر العالم في تاريخه الحديث بأزمة مثلها. وأظهرت أرامكو قدرة على مواجهة الدورات الاقتصادية، وأثبتت تميز مكانتها بالنظر إلى مثانة مركزها المالي، وهيكल أعمالها المنخفض التكلفة“.

وأضاف الناصر: ”تتمتع أرامكو السعودية بمرونة كبيرة تتيج لها ضبط نفقاتها، كما أن لديها خبرة في إدارة الأعمال خلال الأزمات، وستتمكن الشركة بفضل قوة وفعالية أدائها من الوفاء بالتزاماتها تجاه مساهميها“.

وأكد الناصر: ”أنه خلال الربع الأول من العام، بادرت أرامكو السعودية إلى تحسين خطة إنفاقها الرأسمالي لعام 2020، مع العمل في الوقت نفسه على تحديد الفرص التي تساعدها على تعزيز مستويات إنتاجيتها التشغيلية على الوجه الأمثل. مضيفاً: ”بالنظر إلى الشهور المتبقية من عام 2020، نتوقع أن تؤثر جائحة كورونا على الطلب العالمي على الطاقة وانقصة من تنامي الطلب بدوره على إيرادات الشركة“، مؤكداً أن ”الشركة تواصل جهودها لتعزيز مكانة أعمالها خلال تلك الفترة -على طريق تقليل إنفاقها الرأسمالي وتبني التدابير الرامية إلى رفع مستوى التميز التشغيلي الأمثل. وعلى المدى البعيد، تظل الشركة واثقة من تنامي الطلب على الطاقة مع تعافي الاقتصادات العالمية“.

«النقد الدولي»

يوافق على دعم مصر بـ2.77 مليار دولار

وافق صندوق النقد الدولي على دعم مصر بقيمة 2.77 مليار دولار بموجب أداة التمويل السريع (إر. إف.آي) للتصدي لاجحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). وقال صندوق النقد الدولي في بيان إن مجلسه التنفيذي وافق على طلب مصر الحصول على مساعدة مالية طارئة بقيمة 2.77 مليار دولار أمريكي بموجب أداة التمويل السريع (إر. إف.آي) لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة الناشئة عن تفشي جائحة (كورونا المستجد – كوفيد 19).

ولفت إلى أن مصر حققت قبل ”صدمة“ الجائحة ”تحولا ملحوظا حيث نفذت برنامجا ناجحا للإصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق التمويل الموسع (إي. إف.آي) التابع لصندوق النقد الدولي لتصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية الكبيرة“.

وحذر من أن ”الجائحة والصدمة العالمية (الناجمة عنه) شكلا اضطرابا اقتصاديا فوريا وشديدا يمكن أن يؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد الكلي الذي حققته مصر بجهد كبير إذا لم يتم التصدي له“، وأكد أن ”أداة التمويل السريع ستساعد على التخفيف من احتياجات التمويل الملحة بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة والحماية الاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تأثرا والفئات الضعيفة“.

وكان رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي قال في 26 إبريل الماضي أن حكومته تقدمت بطلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولي لتعزيز قدراتها على مواجهة تداعيات أزمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).